حول الخطاب الإسلامي

ذكرت في الجزء الأول من «تجديد الخطاب الإسلامي» أن الخطاب الإسلامي هو عين الفكر الإسلامي مجسّداً في رسالة. وتلك الرسالة قد تكون خطبة أو درساً أو كتاباً أو رواية أو مسرحية أو قصيدة.. وهذا التجسيد، يضعنا مباشرة أمام ثنائية «الشكل والمضمون». وقد عرضت الكثير مما يتعلق بالشكل هناك، وذكرت كذلك أننا إذا أردنا توخي الدقة عند نقد الخطاب الإسلامي السائد فلا مناص من أن نتحدث عن خطابات إسلامية، وليس عن خطاب واحد، حيث إن ما يعدّ سلبية عند جماعة أو اتجاه أو تيار قد لا يكون كذلك عند غيره. وهذا ما يجعل كثيراً من تعميم المتحدثين عن واقع الخطاب الإسلامي ينحو منحى الظلم وتجاوز المعطيات الماثلة. وهذا لا يعني ـ بالطبع ـ نفي المشترك بين أشكال الخطاب الإسلامي، بل لا ينفي وجود أمور مشتركة بين الخطابات الإسلامية وغير الإسلامية؛ حيث إن كل الذين يعيشون في بيئة واحدة يخضعون لتأثيراتها ـ على درجات متباينة ـ مهما كان انتماؤهم العقدي وميلهم الثقافي. إن الخطاب الإسلامي لم ينفرد منذ مدة بعيدة بأي ساحة ثقافية، ولا يتوقع له ذلك في المستقبل، مما يعني وجود الكثير من التجاذبات بين الخطابات المختلفة. وهذه التجاذبات تنفع الخطاب الإسلامي تارة، وتضره تارة أخرى، لكن ليس هناك أي وسيلة لتفاديها.

عنوان «**حول الخطاب الإسلامي**» عنوان رحب اخترته عن عمد ليسمح لي بأن أتناول تحته العديد من المسائل المتعلقة ببيئة الخطاب الإسلامي وقراءات أصحاب الخطابات الأخرى وأمور أخرى من هذا القبيل. وهذه بعض الملاحظات في هذه الشؤون:

١ ـ يشترك الخطاب الإسلامي مع غيره من الخطابات غير الإسلامية في أنها جميعاً تطرح رؤى إصلاحية ومعالجات عملية للواقع المتردي. وقد تعود بعضهم أن يصف الخطاب الإسلامي بأنه خطاب ماضوي طاغ على الساحة، وقادر بصورة لافتة على تجييش الجماهير وحشدها حول مقولاته وأهدافه. وهم يصفون « الخطاب القومي » بأنه خطاب حالم ومحلِّق في فضاء مثالي، ويرتكز على معطيات متقادمة. أما « الخطاب الليبرالي » فهو خطاب تغريبي ومغترب. ويمكن أن يوصف « الخطاب اليساري » بأنه خطاب جذري وعجول.. الخطاب القومي يشهد اليوم نوعاً من الذبول بسبب ما تنشره العولمة من أدبيات الكيان القطري، وما تسعى إليه من تفكيك الأمة الواحدة إلى شعوب تبحث عن مصالحها الخاصة والضيِّقة. الخطاب اليساري يشهد نوعاً من التراجع السريع منذ عقد من الزمان بسبب انهيار المعسكر الاشتراكي الذي كان يقدِّم لليسار، النظريات والدعم المعنوي والمادي إلى جانب إضفاء نوع من المشروعية والمعقولية.

أما الخطاب الليبرالي، فإنه يحظى اليوم بنوع من المدّ على مستوى النخب بسبب الدعم المتنامي الذي يقدمه له الغرب، وبسبب تفتح شهية الشعوب الإسلامية على نمط الحياة الغربية، وبسبب التأزمات المختلفة داخل الساحات العربية والإسلامية.

أما الخطاب الإسلامي فإنه ما زال الأكثر نفوذاً في أوساط الجماهير ـ على الأقل ـ إلا أنه بعد أحداث « ١١ أيلول » بات يشهد ضغوطاً متنوعة حيث تحمِّل جهات عديدة أدبيات هذه الخطاب مسؤولية تلك الأحداث، وما ترتب عليها من تداعيات. إن الانتشار الواسع للخطاب الإسلامي، يثير في نفوس منافسيه شيئاً من الغيرة والحسد، مما يجعله في فوهة المدفع، ويسبب له الكثير من الصداع. وهو في حاجة ماسَّة

إلى أن يدرك ذلك على نحو جيد، وأن يحاول التخفيف من الحساسية نحوه من خلال عدد من الوسائل المتاحة، والتي منها: التخفيف من حدته وحديته في معالجة القضايا المختلفة، وتعميق مدلولات النزعة الإنسانية في طروحاته، مما يعني توسيع الأرضية المشتركة التي يمكن أن تجمعه مع الخطابات الأخرى. أضف إلى هذا الجنوح إلى «العملية» بوصفها أداة ممتازة لكبح جموح التنظير والحد من مهارشات المتشبعين بالمنهج السجالي.

٢ ـ سيكون من المفيد والمهم أن ندرك أن كل خطاب يحاول أن يستند إلى مرجعية معينة، كما يحاول أن يبني له نسقاً من الرمزيات الموثوقة والمتعالية على الجدل والتشكيك، وذلك من أجل التأثير في المتلقي عن طريق تحريك عواطفه، وتثبيط محرضات التفكير لديه. ويجد صاحب الخطاب نفسه من أجل بلوغ ذلك مضطراً لأن يحمِّل نصوصاً وحوادث ومواقف وسيراً ذاتية.. ما لا تستطيع حمله. كما أنه يحاول تشكيل « أنا » جماعي تاريخي وواقعي، يتماهى معه من أجل تحميله مسؤوليات العمل، ومن أجل التمكن من لومه وبالتالي التمكن من استنهاضه للتفاعل مع صانع الخطاب والاستجابة لمتطلبات المرحلة في نظره. هنا تتشابك الرغبات الفردية، وتتداخل العوامل النفسية بالعوامل الموضوعية، ويختلط المعقول بغير المعقول والواقعي بالمتخيل، عن طريق القصد والوعي تارة، وعن طريق «اللاوعي» و «اللاشعور» تارة أخرى. وفي مثل هذه الحال فإن من الوارد دائماً تأسيس «هيمنة» عقلية وروحية وأدبية، تتضخم أحياناً لتمارس دوراً يتسم بإرهاب المخالفين وحملهم على الموافقة أو السكوت. وكم تم إلغاء الحريات باسم الوحدة الوطنية أو باسم الالتفاف الجماهيري حول شعارات هذا الخطاب أو ذاك. وكم تم من إلغاء للنقد الداخلي بحجة التهديدات الخارجية. وكم تم من إلغاء لحق الاختلاف باسم المحافظة على وحدة الكلمة ووحدة الصف ووحدة الهدف..

إن صانع أي خطاب، يصعب عليه أن ينجو من شيء من هذا، لأنه بمجرد أن يضع في اعتباره التأثير في الآخرين، فإنه يضع نفسه على بداية هذا الطريق. وخطورة مثل هذا الأمر تنبع من كونه لا ينشأ في معظم الأحيان نتيجة سوء نية أو تبييت مؤامرة، وإنما ينشأ بسبب متطلبات صناعة الخطاب نفسها. بمعنى أننا لا نستطيع التخلص من هذه المشكلات عن طريق النقاء وحسن القصد فحسب، وإنما لا بد من أمور أخرى. وكلنا يعرف ما شاع من مقولات وممارسات قاسية ومخيفة أيام صعود الخطاب اليساري والخطاب القومي في النصف الثاني من القرن العشرين. وهذا ما بدأ الخطاب الليبرالي بممارسته اليوم. الخطاب الإسلامي، هو الآخر لا يستطيع أن يجعل من نفسه استثناء من هذه الوضعية، فهناك ممن يصوغون الخطاب الإسلامي من يكون سوداوي المزاج، أو صاحب رؤية تشاؤمية، فيصبغ خطابه بذلك، ويجعل من يطلع على خطابه يعتقد أن الأمة تعيش كارثة حقيقية! ومن أولئك من يحاسب غيره على الكلمة والجملة، ويتصيد عثرات الألسنة والأقلام من أجل تصنيف إنسان تصنيفاً سيئاً، أو من أجل إيجاد مادة تلوكها الألسنة. وهناك من يدافع عن رأيه، ويتعامل مع من يخالفه في اجتهاده تعامل من يدافع عن حكم شرعي قاطع. والتهمة بالتفسيق أو التبديع أو التكفير جاهزة لديه. هذا كله جعل كثيراً من الإسلاميين يخافون من بعضهم أكثر من خوفهم من خصومهم ومنافسيهم. وهذا لا يعني ـ بالطبع ـ أننا نشجع الفوضى أو غض الطرف عن الأفكار المنحرفة ـ معاذ الله ـ ولكنه يعني أن نتقن فهم أصول الاختلاف والاجتهاد، وأن نوسِّع آفاق تفكيرنا، ونحسن الظن بعضنا ببعض، ونتخذ من الإعذار أصلاً ما دام هناك مسوِّغ له.

إن الله ـ تعالى ـ وحده هو الذي يعرف نوايا الناس، وهو وحده الذي يحاسبهم عليها. وحين يخطئ العالِم من غير قصد، فإن خطأه يكون في العادة على حافة الصواب

أو متصلاً به. إنه خطأ الخبير والمجتهد الذي إن أخطأ المفصل وضع الموسى قريباً منه. والعالم الحق هو الذي يبصر ما لدى مخالفيه من الصواب، كما يدرك ما لديهم من الخطأ ويقوِّمهم على أساس من هذا وذاك.

٣ ـ تشكِّل نصوص الكتاب والسنة والأحكام المستنبطة منها إطاراً مرجعياً للفكر الإسلامي، لكن بما أن أمة الإسلام ذات تاريخ مستطيل في الزمان مستعرض في المكان، وبما أن الكثير من الأمثلة والنماذج العملية الشارحة لنصوص الوحي وأحكام الشريعة موجودة في ذلك التاريخ، فإن الفقيه والمفسر والمحدث والمفكر المسلم لا يجد بداً من أخذ السوابق التاريخية بعين الاعتبار، على صعيد الإثبات وعلى صعيد النفي أيضاً. وهذا واضح فنحن كثيراً ما نتخذ من التاريخ معياراً أو أداة للحكم على أوضاعنا الراهنة على مستوى الخير والصلاح وعلى مستوى الشر والفساد. ونفعل ذلك تحت تأثير شعور غامض بأن تاريخنا يشكل نوعاً من الامتداد للمنهج الرباني الذي نؤمن به، كما يتملكنا شعور بأن في إمكاننا أن نستخدم الوقائع التاريخية لسد الفجوات في رؤيتنا للواقع والمستقبل وفي إعادة تنظيم شأننا العام، ولا سيما الفكري والسياسي منه. ويبدو أن هذه الوضعية عامة، فالخطاب اليساري كان في أيام فورته يتخذ من الواقع النضالي والمعيشي والحضاري للدول التي توصف بأنها شيوعية أو اشتراكية أمثلة عملية على نجاح الفكر اليساري وعلى عظمة الوعود التي يمكن أن يقدمها للشعوب المؤمنة به. والخطاب الليبرالي يفعل شيئاً من هذا اليوم إذ يستحضر إنجازات الغرب التاريخية والحاضرة من أجل إقناع الناس بصحة رؤاه ونجاعة طروحاته.

فإلى أي حد يمكن أن نعد ذلك شيئاً صحيحاً؟.

لا أعتقد أن الاتجاه إلى التاريخ أو إلى أي واقع آخر يشكل خطأ في حد ذاته، بل لا أعتقد أن عدم الإقدام على ذلك من الناحية المنهجية والموضوعية هو أمر ممكن. لكن

المشكل يكمن في منهجية الرجوع نفسها، فالتاريخ لا يعكس على نحو دقيق المنهج الرباني الأقوم، ففيه أحداث كثيرة تمت بعيداً عن هدي الشريعة، وفيه الكثير من الأخطاء المقصودة وغير المقصودة. وعلى سبيل المثال فإن النفوذ الذي حققه بعض أهل الذمة في بعض الدول الإسلامية خلال الحقب الماضية وغض طرف بعض الحكام عن مجاهرتهم بشرب الخمر واقتناء الخنازير وغير ذلك ينظر إليه بعض الناس على أنه كان عملاً صحيحاً ونابعاً من سماحة الإسلام، على حين ينظر إليه كثيرون على أنه كان تساهلاً غير مشروع. ومن وجه آخر فإن المؤرخ لا يستطيع تجنب « الانتقاء » في عمله، حيث يجد نفسه في أحيان كثيرة مضطراً إلى أن يتخلى عن بعض النصوص والشواهد لصالح التمسك ببعضها الآخر بحسب اجتهاده وحدسه التأريخي. ونحن حتى نفرِّق بين الواقعة التاريخية التي حدثت استجابة للآمر الشرعي وبين تلك التي حدثت نتيجة خطأ مقصود أو اجتهاد خاطئ، أو نتيجة جهل ـ فإن علينا أيضاً أن نمارس « الانتقاء » . وهذا يجعل إمكانات الخطأ في فهم المغزى التاريخي وتوظيفه في نهضة الأمة وإصلاح أوضاعها كبيرة. ومثل هذا يواجه الخطاب القومي واليساري والليبرالي أيضاً. وبما أن الذي يشغل بالنا هو تجديد الخطاب الإسلامي فإنه يمكن لي أن أقول: إننا نواجه مخاطر أخرى في مسألة الاتكاء على التاريخ في توليد الأفكار والصيغ النهضوية، وهي عديدة، منها:

أ ـ أن تصبح الوقائع التاريخية بمدلولاتها المختلفة منافسة لنصوص الوحي، أو تصبح شيئاً يحد من عطاءاتها؛ حيث إن معظم نصوص الكتاب والسنة ظنية الدلالة، وكثير منها مفتوح، والوقائع التاريخية محددة، وتميل إلى الانغلاق، ومن ثم فإن المبالغة في الركون إليها يؤطر فهمنا للنصوص، ويحجِّمه. وعلى سبيل المثال فإن الخلافة الراشدة على قصر مدتها احتوت على العديد من النماذج لانتقال الحكم، ولو أن

الله ـ تعالى ـ قدَّر لها أن تمتد قرناً أو قرنين فربما رأينا ثلاثة أو أربعة نماذج راشدة جديدة لتنظيم انتقال السلطة.

ب ـ إن القبض على التاريخ من الأمور الشاقة جداً؛ وإذا كنا نعاني اليوم من صعوبة فهم الواقع فإننا سنعاني أكثر عند محاولة فهم التاريخ ومحاولة تفسيره. وإن النظر إلى التاريخ على أنه الخزان الذي سيمدنا بأعظم الأفكار وأعظم التجارب قد يؤدي إلى انقسامنا وشرذمتنا بسبب الاختلافات التي سنقع فيها عند محاولة فهمها والاستنباط منها. وإذا نظرت إلى الانقسامات الواقعة اليوم بين العديد من الطوائف والفرق والجماعات الإسلامية، فإنك ستجد للتاريخ الدور الجوهري في حدوثها واستمرارها.

ج ـ العودة إلى التاريخ قد تؤدي إلى حجب الواقع. إن مهمتنا الأساسية في هذه الحياة ليست فهم التاريخ، وإنما إصلاح واقع الأمة، وتحسين سوية التزامها ومعاشها. وإنني كثيراً ما ألاحظ أن الانشغال بالماضي ومحاولة فهمه من الأمور التي تستهلك الكثير من طاقاتنا وأوقاتنا، فإذا وصلنا إلى النقطة الجوهرية في الموضوع، وهي كيفية توظيف الماضي في النهوض بالواقع وكيفية استخدام التاريخ أداة لتربية الأجيال الجديدة ـ وجدنا أذهاننا مرتبكة وطاقاتنا مستنفذة. وفي بعض الأحيان أشعر أننا لا نبحث عن مستقبل هو تطوير للواقع ـ كما هو الشيء البدهي ـ وإنما نبحث عن مستقبل الماضي متجاهلين المعطيات الملوسة التي تحيط بنا من كل جانب!. وهذا ما جعل بعض منافسي الخطاب الإسلامي يصفونه بأنه خطاب ماضوي أو تراثي. إننا ونحن نقرأ التاريخ قد نتجاوز مسألة استهلامه أو أخذ العبرة منه إلى محاولة تكرير وقائعه وتجاربه وما ذاك إلا لأننا نظرنا إلى الأحداث التاريخية وكأنها سلعة يمكن نقلها من مكان إلى آخر. وهذا طبعاً غير صحيح، فالتاريخ لا يعيد نفسه، والممارسة الجيدة والجهد

المتواصل والمنظم هو الذي يسمح ـ بعد توفيق الله تعالى ـ للانتصارات الكبرى والمنجزات العظيمة بالظهور؛ لكنها إذ ذاك لا تحمل صور المنجزات القديمة، وإنما روحها ورمزياتها.

نحن نعتز بأسلافنا وبتراثنا، لكن ذلك يجب أن يتم في إطار الاستفادة العلمية من كل ذلك، وفي إطار إضاءة الواقع والدفع به نحو الأفضل. إن في نصوص الوحي وفي قطعيات الشريعة ومقاصدها وأدبياتها ما يكفي لتوجيه المسيرة الإسلامية وترشيدها وضبط إيقاعها. وعلى مقدار ما نحصل عليه من فهم عميق ومتقدم لكل ذلك ستتضاءل حاجتنا في العودة إلى وقائع التاريخ؛ والعكس صحيح. إذا كان لا بد من عودتنا إلى الماضي، فلنعد إليه، ولكن علينا الاقتصاد في ذلك، وعدم التكلف في استنطاق أحداثه بما ليست مؤهلة للنطق به. كما أن علينا أن نلزم جانب الحذر والتوقي من المخاطر التي أشرنا إليها. والعملية دقيقة جداً، وتحتاج إلى قدر عال من الفطنة والشفافية.

٤ ـ لا يخفى على أحد أن الأمة تعيش أزمة كبيرة على صعيد المواءمة بين سلوكها ومعتقداتها، وعلى صعيد إدارة شؤونها الداخلية وعلى صعيد علاقاتها الدولية ومكانتها بين الأمم. كما أن الفقر والاستبداد والتخلف العلمي والتقني، يجعل المسلم يشعر بالهوان وبجرح عميق في كرامته. وفي حالة كهذه الحالة، فإن من المألوف أن تبحث القوى والقيادات الثقافية عن مخرج. ويكون تجديد الرؤى والطروحات وتقديم المشروعات الحضارية هو المخرج القريب أمام من لا يملكون أكثر من القول. وبما أن كل أصحاب الخطابات الموجودة في الساحة ينظرون إلى الخطاب الإسلامي على أنه الأكثر شعبية وتأثيراً، فإن من الطبيعي أن تتجه الأنظار إليه، وأن يكثر الناقدون له، كما يكثر الذين يقدمون الآراء والمقترحات التي تساعد على تطويره. وهذا كله عند

افتراض حسن النية. ولا شك إلى جانب هذا أن هناك من يغار من الخطاب الإسلامي، وهناك من يعاديه ويحقد عليه، وينظر إلى دوره على أنه غير إيجابي وغير ملائم. وهذه النظرة قد تصدر عمن يقول ما يقوله اتباعاً لهوى أو تحقيقاً لمصلحة، وقد تصدر عمن يجتهد، ويعتقد أنه يريد الإصلاح. وفي كل الأحوال فإننا لا نستطيع منع أحد ـ كائناً من كان ـ من أن يقول ما يشاء، لكن سيظل من حقنا أن نعلّق على قوله، ونوضح موقفنا منه. والحقيقة أن ما قيل ويقال حول الخطاب الإسلامي، يكاد يفوق الحصر، ولا سيما بعد أحداث «١١أيلول» حيث أتاحت تلك الأحداث الفرصة لكل المتربصين بالإسلام ودعاته ومفكريه لأن يشنوا هجمات منسقة ومتتابعة وشاملة على الخطاب الإسلامي. وبعض تلك الهجمات تجاوز الخطاب الإسلامي إلى الإسلام نفسه. وهذا شيء مؤسف ومؤلم. ومع أن علينا أن نكون قادرين على السماع لما يقال، فالصحيح أن بعضه جاء من أناس بعيدين كل البعد عن الحدود الدنيا لما يجب أن يملكه الباحث من فهم للإسلام وفهم لثوابته وقطعياته. وما ذلك إلا لأن كثيراً من الكتاب يجدون التشجيع من جهات عديدة على أن يقولوا ما يعنُّ لهم مهما كان بعيداً عن الحقيقة ومجافياً للصواب البيِّن. ونستطيع أن نجد نموذجاً ممتازاً لما نقول في «إعلان باريس» حول سبل تجديد الخطاب الإسلامي، والذي صدر عن ملتقى عقد في فرنسا برعاية مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. وكما يقولون في مقدمة الإعلان فإن الأوراق المقدمة تمحورت حول الإجابة على سؤال هو: كيف يمكن التوفيق بين العالم الحديث الذي بلغ من التطور العلمي والتقني والاجتماعي والثقافي مبلغاً مذهلاً وبين تراثنا الفكري والديني دون أن نفقد خصوصياتنا الثقافية، ودون أن ننعزل عن الدنيا التي تجري ونحن هاهنا قاعدون؟!.

ومع أن شيئاً مما قيل صحيح، لكن أود هنا أن أركز على بعض ما أعتقد أنه غير

مقبول من وجهة نظر شرعية وأخلاقية، وبعض ما يحتمل المناقشة، وذلك حتى يتضح لنا كيف يفكر كثير من أصحاب الخطابات الأخرى في مسألة تجديد الخطاب الإسلامي[1]:

أ ـ إن كثيراً ممن يتحدثون عن تجديد الخطاب الإسلامي، لا يفرقون بين الوحي وبين التراث. وهذا يجرهم إلى موقف خاطئ، هو الحرص الشديد على التوفيق بين «الوحي» بوصفه جزءاً من «التراث» وبين معطيات الحضارة الحديثة؛ مع أن النظرة المتأنية، توجب غير هذا، فالتراث عبارة عن الإنتاج الثقافي ـ بأعم مدلولات كلمة ثقافة ـ الذي تركه لنا الأسلاف. أو هو نتاج تفاعل اجتهادات الأسلاف مع الوحي. إن الوحي ليس من التراث لأنه معصوم عن الخطأ. أما التراث، فإن فيه الكثير من الصواب والكثير من الخطأ. وإذا كان الأمر كذلك فإن القضية برمتها، تميل إلى أن تكون هشة ومشوشة، حيث إن الذي يحول بين كثير من المسلمين اليوم وبين التماهي مع الحضارة الغربية ليس التراث، وإنما العقيدة. إننا نعتقد أن صواب الوحي مطلق. وليس لأحد أن يطلب منا أن نقوم بتأويل النصوص وتفسيرها وتوجيهها على نحو يجعلها تتواءم مع المعطيات الحضارية الحديثة؛ لأن الحضارة هي في نهاية المطاف من صنع إنسان يخطئ ويصيب، ويضل، ويتبع هواه في بعض الأحيان. ولو كان سؤال الملتقى: كيف نستفيد من الحضارة الحديثة في إطار ثوابتنا وقيمنا وأهدافنا، لكان مقبولاً. إن التفكير على النحو الذي طرحه سؤال الملتقى لن يزيد الأمة إلا تشرذماً، وسيزيد من درجة العداء للحضارة الغربية، كما أنه يعبر عن غبش في الرؤية لجوهر الإسلام وطروحاته الأساسية.

ب ـ يرى الذين أصدروا «إعلان باريس» أن تجديد الفكر الديني ظل مسعى

(1) هذه المعلومات ملخصة من موقع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان على الانترنت.

أساسياً في مسيرة الثقافة العربية الإسلامية منذ فجر الإسلام. وهذا صحيح، حيث كانت الساحة الإسلامية تشهد باستمرار ملاحظات قيمة حول الواقع الإسلامي وحول كيفية النهوض به. كما أن أهل العلم يرد بعضهم على بعض فيما يعد من قبيل تصحيح الرؤية للمسيرة الإسلامية؛ لكن الذي يثير التساؤل هو أسماء أولئك الذين ينظر إليهم الإعلان على أنهم مجددون للفكر الإسلامي حيث أورد البيان ذكر المعتزلة وإخوان الصفا وابن رشد وبعض المتصوفة. كما أورد من المحدثين أسماء علي عبد الرزاق وطه حسين، ومحمود محمد طه وشبلي شميل، وحسين مروة وتلامذة هؤلاء!. وسؤالي هو: هل صار كل من يخرج عن الإجماع وكل من يشوه الإسلام، ويضرب أصوله وثوابته مجدداً؟ وهل صار بعض المثقفين أعجز من أن يفرق بين التجديد والتخريب وبين الهدم والبناء؟! إن تجديد الخطاب الإسلامي مطلوب لكن بشرط واحد هو أن يظل ذلك الخطاب بعد تجديده وفياً لمبادئ الإسلام وروحه ومقاصده، وإلا فليس هناك معنى لتجديده، كما لا يكون هناك معنى لنعته بنعت «إسلامي» . إننا نشكر كل من يحاول تجديد ما لدينا من أحكام فقهية بقطع النظر عن انتمائه وتخصصه، لكن كما هو الشأن في كل مجال فإن الحكم الأخير هو لأهل الاختصاص من علماء الشريعة، وليس لأحد سواهم. وما كان من قبيل الاجتهاد والتنظير ومحاولة استكشاف الواقع والتخطيط للمستقبل، فإن علينا أن نتعامل معه بسعة أفق وطيب نفس، وعلينا أن نجادل أصحابه بالتي هي أحسن.

ج ـ تبلور عبر الحوار في ذلك الملتقى ـ كما يقول الإعلان ـ ثلاثة اتجاهات أساسية:

الاتجاه الأول: يرى أن في القرآن الكريم كل الإجابات. وأن قراءة سليمة للدين ستكشف عن أن القرآن زاخر بالتجديد والحرية والعقل والتقدم والعدالة والشورى واحترام الآخر، فهو عقيدة وشريعة. ولنا على هذا الاتجاه ملاحظتان:

الأولى: هي أن الاستنباط لما يعين الأمة على تحسين أحوالها لا ينبغي أن يقتصر على الكتاب العزيز وحده، فلدينا السنة النبوية أيضاً. وقد قال ـ سبحانه ـ: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾[2]. وقال: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٧﴾ ﴾[3]. وقال: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ ﴾[4]. ولدينا بعد هذا وذاك تراث فقهي غني جداً، يدور في فلك الكتاب والسنة. وأصحاب الخطابات الأخرى لا يتحدثون إلا عن القرآن، وهذا اختزال في غير محله.

الثانية: إن أي قراءة للكتاب والسنة ينبغي أن تتم وفق قواعد تفسير النصوص التي أقرها الأصوليون وأهل الاختصاص، حيث إننا نرى اليوم مهندسين وأطباء وشعراء... يزعمون أنهم يقومون بقراءة الوحي بعيداً عن أصول الاجتهاد وقواعد النظر المعترف بها. وكانت النتيجة أنهم جاؤوا بالأعاجيب، وشوهوا رؤية الشريعة لكثير من الأمور!!.

د ـ **الاتجاه الثاني**: يقول بتاريخية النصوص الدينية؛ فالنص عند هذا الاتجاه لا يعطي كل معانيه إلا في ضوء التجربة التاريخية، وهذا يعني إخضاع التفسيرات القديمة للقرآن والحديث الشريف للنقد بوصفها قراءات خاصة بزمانها. ويدعو هذا التيار إلى الدولة العلمانية التي لا تعني ـ كما يزعمون ـ نفي الدين أو التناقض معه، بل إنها تطلق إمكاناته الروحية الكامنة من عقال القراءات الزمنية وأسر التوظيف السياسي. وعلى هذا فإن المرجعية في شؤون السياسة والتشريع تصبح مدنية لا دينية. ونحن نقول: إن أحداً من علمائنا الأقدمين أو المعاصرين لم يقل بإغلاق باب الاجتهاد في فهم

---

(2) سورة النحل: (٤٤).

(3) سورة الحشر: (٧).

(4) سورة النجم: (٣ ـ ٤).

النصوص، فحركة التأليف في تفسير القرآن والحديث لم تتوقف، ولم يقل أحد: إن كل ما يمكن قوله في هذا الشأن قد قيل، وانتهى الأمر؛ لكن لا يصح لأي قراءة جديدة أن تتجاهل الإجماع أو أسباب النزول، أو تغض الطرف عن آراء جماهير العلماء المتقدمين. ومن الواضح أن أخطر ما تعانيه الأمة من أزمات، لم ينشأ بسبب قصور في فهم الوحي، وإنما نشأ بسبب ترك العمل بما هو واضح وصريح من قطعياته. أضف إلى هذا أن المنهجية الصحيحة في تفسير النصوص تقتضي أن نحاول فهم ما هو ظني الدلالة في ضوء ما هو قطعي، وأن نفهم ما هو مختلف فيه في ضوء ما هو متفق عليه. وإن أي قراءة تلتزم بما أشرنا إليه، فإن ما ستسفر عنه لن يكون بعيداً عما قاله الأقدمون. لكن حين يراد من الدعوة إلى قراءة عصرية للنصوص تمييع الإسلام وتشكيله من جديد ليتوافق مع سياسات الغرب ومواضعاته، وما انتهى إليه في التشريع والاجتماع.. فإن المسألة تخرج من طور الاجتهاد، وتصبح جزءاً من حرب شاملة ومتنوعة على الأمة، وعلى دينها، وهذا ما لا يمكن القبول به.

هـ ـ أما **الاتجاه الثالث** في الملتقى ـ حسب إعلان باريس ـ فإنه يرى الفصل بين الدين والفكر الديني، إن الدين مقدس لا يمس على حين أن الثاني بشري، يخطئ ويصيب، ويتغير بتغير الحاجات الإنسانية المتحولة.

هذا الاتجاه فيه فرعان:

فرع يرى تجديد الفقه وأصوله انطلاقاً من مرجعية القرآن وحده مع ضبط الحديث والسنة بمعايير القرآن الكريم.

أما **الفرع الثاني**: فيرى أن تجديد الفكر الديني عبارة عن إعادة تسليط الضوء على النصوص العمومية والعمل بها دون النصوص الخاصة بحقبة زمنية معينة ومنطقة جغرافية بعينها أو مناسبة بذاتها.

ما أود قوله هنا هو أن تقدير أئمتنا للنصوص كان عالياً جداً، وكانوا على حذر شديد من أن يقولوا قولاً، يزاحم آية أو حديثاً. ومن رحمة الله ـ تعالى ـ بعباده أن ما لا يتغير بتغير الأزمنة والأمكنة ـ مثل العقائد والعبادات ـ جاء في الشريعة مفصلاً غاية التفصيل، وورد فيه الكثيرُ الكثير من النصوص. وهذا يعني بداهة تركيز اجتهادات العلماء في تفريعاته وجزئياته، وليس في أصوله ومسائله الكبار.

أما ما يتغير بتغير الزمان والمكان، فإن النصوص فيه قليلة، وهي لا تعدو أن تكون عبارة عن توجيهات عادية ذات طابع عام، وذلك مثل مسائل السياسة والإدارة وتنظيم الحياة العامة وتدبير شؤون العيش وكثير من قضايا النهوض الحضاري وعمارة الأرض. ولا ريب في أن قلة النصوص تتيح لأهل العلم أن يجتهدوا، ويدلوا بآرائهم. ولا أعتقد أنه من الناحية العملية يمكن الفصل على طول الخط بين ما دعاه الإعلان «الدين» وبين ما دعاه «الفكر».

أما موضوع ضبط «السنة» بمعايير القرآن، فهذا غير مقبول؛ لأن جمهور أهل العلم متفقون على أن السنة مستقلة بتشريع الأحكام، وهي مثل القرآن الكريم في تحليل الحلال والحرام. وقد صح عنه ﷺ أنه قال: «ألا وإني قد أوتيت القرآن ومثله معه» أي أوتي القرآن ومثله من السنة التي لم ينطق القرآن بها. وذكر أهل العلم أن الزنادقة وضعوا حديثاً على النبي ﷺ نصه: «**ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله فإن وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن خالف لم أقله**»[٥].

أما قضية تسليط الضوء على النصوص العامة والعمل بها دون النصوص الخاصة، فإن الأصوليين بحثوا هذه المسألة بتوسع. وكما هو معروف فإن الأصل في النصوص الكريمة هو العموم، وحين يوجد مخصص للنص كأن يتوفر دليل يفيد أن الحكم الوارد

(5) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني (٣٣).

في النص خاص بالنبي ﷺ أو خاص بأحد المسلمين فإن الفقهاء يذهبون إلى التخصيص. المهم دائماً هو العمل على أسس وقواعد مؤصلة ومعترف بها من قبل أهل الاختصاص. وتطوير تلك الأسس والقواعد ممكن طبعاً، ولكن ذلك أيضاً هو شأن من شؤون المختصين.

و ـ كان من جملة توصيات الملتقى المناشدة لعلماء الدين أن يكفوا عن التوظيف الأعمى لقدسية الدين والزج به في التحريض على مصادرة الفكر والأدب وإعمال العقل. ودعا الإعلان إلى رفض مصادرة أي كتاب أو مطبوعة، وإلى العمل الفوري من قبل جمعيات حقوق الإنسان والهيئات الثقافية على نشر أي كتاب تتم مصادرته من جهة الأمن أو الإدارة أو المؤسسة الدينية في أي بلد عربي. ودعا الإعلان كذلك إلى تعريف الرأي العام بـ«العلمانية» وإزالة الالتباس الذي لحق بمفهومها، والتأكيد على أنها لا تعارض الدين «كدين» بل تعارض تسييس الدين.

من الواضح بما لا يدع مجالاً للشك أن الذين صاغوا البيان والذين وافقوا عليه يريدون للأمة أن تغرق في فوضى فكرية ليس لها حدود. وأنا لا أتهم نياتهم، ولا أرتضي هذا الأسلوب في البحث، لكن ما يدعون إليه سيؤدي إلى هذا. والسؤال هو: كيف يمكن أن ننشئ جيلاً قوياً متماسكاً إذا كانت مصادر تثقيفه متضاربة ومتصادمة وإذا صدر كتاب يشتم الرب ـ جل وعلا ـ أو يهزأ بالنبي ﷺ وتم منعه، فهل على جمعيات حقوق الإنسان أن تقوم بنشره والترويج له؟ وهل شتم الله ـ تعالى ـ أو أنبيائه هو حق من حقوق الناس. وإذا كان الأمر كذلك فأين حق الله؟! ثم إذا كانت «العلمانية» لا تتعارض مع الدين، بل تعارض تسييس الدين فقط، فهل يعتقد السادة المجتمعون أن حجاب الفتاة في فرنسا هو نوع من تسييس الدين حتى تمنع الحكومة الفرنسية الفتيات المحجبات من دخول المدارس؟!

إن الإسلام مع حرية الفكر ومع إعمال العقل ولكن الحرية التي ليس لها أي حدود لا تصبح حرية، وإنما أداة فوضى وتخريب. ولا أعتقد أن هناك حكومة في العالم تقول لشعبها تكلموا بلا حدود!. انشروا بلا حدود. لأن هذا إذا تم فسيعني جنوناً بلا حدود!.

٥ ـ إن تجديد الخطاب الإسلامي حين يكون عبارة عن استجابة موضوعية لتداعيات قصور هذا الخطاب، وحين يكون بسبب إدراك عميق للتحولات الجارية في الداخل والخارج وإدراك عميق للتحديات التي تواجه الأمة، إنه حين يكون كذلك فـلا بد أن يكون عاماً وشاملاً. أما إذا كان تجديد الخطاب الإسلامي عبارة عن عملية أقلمة وتكييف مع الأوضاع الراهنة وخضوع للضغوطات القادمة من هذه الجهة أو تلك، فهذا يعني أن تجديدنا سيكون في بعض جوانبه ـ على الأقل ـ شيئاً يشوه الخطاب الإسلامي، ويزيد في علله. إنه لشيء سيئ أن نجدد ونطور وننقد ونحن في حالة خوف أو إكراه أو اضطرار.. إن ذلك سيعني نوعاً من المفارقة بين ما نُظهر وما نُضمر، وبين ما نقول وبين ما يجب أن نقوله. وهذا في حد ذاته يشكل نقطة ضعف، ويدفع في اتجاه البلبلة الفكرية. ثم إن التجديد لغير دواعٍ موضوعية سيُضعف ثقة الناس ـ ولا سيما الشباب ـ بما نقترحه وسيبعدهم عن أولي العلم والفهم والرؤية الثاقبة. وهذا قد يُدخل الدعوة والدعاة ومعهم الأمة في متاهات مخيفة!.

إننا نريد من خلال تجديد الخطاب الإسلامي أن نجدد شباب الإسلام، ونجلي مدى صلاحيته لإنقاذ الأمة بل العالم. وهذا التجديد يتطلب منا أولاً أن نعد القضية قضية داخلية خالصة، بمعنى ألا ننتظر من وراء التجديد رضا أحد، وألا نخشى غضب أحد. كما يتطلب أن ننظر في أشكال التساهل والتهاون والتملق التي بدأت تتسلل إلى بعض الصيغ والألوان الخطابية، وأن نحاول وضع حد لها.

ويتطلب كذلك بأن ننأى بخطابنا عن أن يتعرض لخيانة الذات في سبيل تحقيق مكاسب سياسية، أو مادية لأصحابه. ونحن في كل آن في حاجة ماسّة إلى مراقبة شديدة لله ـ تعالى ـ خشية الانزلاق والقول من غير إخلاص أو علم.

٦ ـ هل نستطيع القول: إن الخطاب الإسلامي فقير بالتفاصيل فيما يتعلق بالإصلاح والنهوض؟ وإذا كان الجواب «نعم» فلماذا يحدث ذلك؟ أعتقد أن الخطاب الإسلامي ـ على نحو عام ـ لا يهتم فعلاً بالحديث عن الكيفيات والخطط والأساليب والأدوات التي يحتاجها تقدم الأمة؛ حيث إن من القليل أن تجد اهتماماً لدى داعية أو مفكر إسلامي بإنتاج المفاهيم والطرق التي يمكن من خلالها القضاء على البطالة ـ مثلاً ـ أو تحسين مستوى التدريب بين الشباب أو بحث أسباب التخلف التقني وكيفية الفكاك منه... مع أن هذه الأمور حيوية للغاية. ونحن حين نقول: إن الخطاب الإسلامي يعاني من شح في الحديث عن مثل هذه المسائل، فإن هذا لا يعني ـ بالضرورة ـ غنى الخطابات الأخرى. إننا نتحدث عن هذه الأمور حديثاً مجملاً، لا يكاد يفهم السامع منه شيئاً؛ مع أن واقع الحال على أن من غير المجدي أن تحث الناس على القيام بالأشياء الجيدة، بل لا بد أن تعلمهم كيف يفعلون ذلك. وأصحاب الخطاب الإسلامي مطالبون بالحديث عن التفاصيل أكثر من غيرهم، لأن لدى الصحوة الكثير من الشباب المثقف والمتخصص والواعي الذي يمكنه أن يفعل الكثير على هذا الصعيد، لكنه لا يتلقى التوجيه والحفز الكافي من لدن الكبار.

إن العالم المتقدم يتعامل اليوم مع قضاياه ومشكلاته وكذلك طموحاته وآماله من خلال البحوث والدراسات العلمية المتقنة التي تمولها الحكومات والشركات والأفراد. وليس هناك أي وسيلة أخرى تغني عنها. إن لدينا ملايين الشباب المتعلم والملتزم والذي لا يخدم الدعوة، ولا يخدم المصلحة العامة بشيء يذكر. وكثير منهم كتبوا

بحوثهم الجامعية ورسائلهم في الدراسات العليا حول مسائل، لا يعرف أحد كيف تتم الاستفادة منها. ولو كان لدى القيادات الثقافية والدعوية ما يكفي من وضوح الرؤية وما يكفي من الوعي بأهمية البحث العلمي في مواجهة مشكلاتنا لقاموا بتوجيههم ولساعدوهم على إنجاز ما يمكن أن يطلبوه منهم.

أما لماذا يحدث ذلك فأظن أن لدينا سببين أساسيين لحدوثه:

الأول: هو أن البيئة العامة التي يعيش فيها معظم المسلمين بيئة متخلفة في البحث العلمي إلى ما يقترب من الوضعية الأسوأ في العالم. وبناء على التقرير الذي أصدرته منظمة «اليونسكو» عن حالة العلوم في العالم، فإن نسبة الإنفاق على الأبحاث العلمية في الدول العربية لم تتجاوز ٠٥٪ على حين وصلت لدى اليهود في فلسطين المحتلة إلى ٤/ ٢٪ وهي نسبة تتجاوز نسب روسيا وألمانيا. وحسب تقرير بعض الدراسات فإن ٩٥٪ من العلماء الذين وجدوا عبر التاريخ يعيشون على الأرض اليوم، وإن ٨٧٪ منهم يعيشون في أوربا وأمريكا! وحين تكون البيئة العامة فقيرة بالتقاليد البحثية وفي الاعتماد على البحث بوصفه مدخلاً وأداة للفهم وللتعامل مع الأشياء، فإنها تترك بصماتها على كل شيء فيها: الأفراد والجماعات والأحزاب والحكومات والمؤسسات.. وهذا ما أصابنا.

السبب الثاني هو أن الإنسان حين ينظر إلى الأمور من أفق عقيدة متشبع بها أو أيدلوجية يتبناها فإن ذلك النظر يشكل له ما يشبه المثبط عن الخوض في التفاصيل. وكأن ذلك النظر يوحي بالاكتفاء بالمقولة العامة للعقيدة أو الأيدلوجية؛ حيث إن شدة الاعتقاد بنفوذ شيء من الأشياء تترك انطباعاً بالحتمية، مما يجعل الشعور بالفصل بين ما هو كائن وبين ما ينبغي أن يكون ضعيفاً، ولدى بعض الناس معدوماً. إن عقيدتنا تقول: إن المسلم لا يقتل المسلم عمداً: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ﴾[6]

(6) سورة النساء: (٩٢).

وهذا يعني أنه إذا حدث قتال بين فئتين من المسلمين، فإن ذلك يكون من الندور على نحو لا يستدعي البحث عن الأسباب التي أدت إليه. ونكتفي بالقول: إن ذلك كان فتنة، أو كان عن اجتهاد، أو كان بسبب دسائس الأعداء. ولا نجد الحافز على البحث العميق في دواعي ذلك الاقتتال ولا في كيفية الحيلولة دون تكراره في المستقبل. واعتقادنا بأن الأرزاق مقسومة، يثبط همتنا عن النهوض للبحث عن ظاهرة الفقر في المجتمعات الإسلامية قديماً وحديثاً. والاعتقاد الشعبي السائد حول مطابقة النجاح للذكاء، جعلنا ننظر إلى النجاح على أنه موهبة أو مرتبط بالموهبة، وبالتالي فإنه لا حاجة أو لا فائدة من الحديث عن شروطه ومتطلباته وهكذا...

إن مهمة العقيدة أن تضعنا على الطريق الصحيح، وتمنحنا وضوح الرؤية ووضوح الهدف، لكن وسيلة النقل التي سنستخدمها في السير يجب أن تكون من صنع أيدينا، ولهذا فإننا في حاجة إلى البحث وإلى الخوض في تفاصيل التفاصيل.

٧ ـ ينتقد كثير ممن العلمانيين وغيرهم الخطاب الإسلامي بأنه خطاب شمولي، يتناول كل جوانب الحياة، ويعدون ذلك تجاوزاً للموضوعية، كما ينظرون إليه على أنه لا يخلو من تجاهل للتخصص، حيث يخوض كثير من الدعاة في الحديث عن مسائل ليس من شأنهم التحدث فيها. وأظن أن علينا أن ننظر إلى هذا الاتهام على مستويين أو من زاويتين:

الأولى: هي أن بعض صانعي الخطاب الإسلامي قد يتحدثون في بعض الأحيان فيما لا يحسنون، وكثيراً ما يكون ذلك عند ممارسة التحليل السياسي أو عند تقديم صور تاريخية لمرحلة من المراحل، وكذلك عند التحدث في بعض المسائل الطبية والكيمائية والفيزيائية والفلكية. وهذا يحدث بسبب الاتكاء على معلومات على درجة عالية من التداول والانتشار، مما يؤدي إلى إدخال الكثير من التحريف والتشويه عليها من قبل

المتداولين. ولا شك أن هذا يشكل معضلة، ويجب العمل على التقليل منه إلى أدنى حد ممكن. على أن صانعي الخطابات غير الإسلامية، يقعون أيضاً في شيء من هذا مع اختلاف الموضوعات التي يتناولونها. وكثيراً ما يقع ذلك عند تناول الأمور التاريخية والشرعية.

الثانية: الخطاب الإسلامي في سعة تناوله للمسائل الكثيرة والمتنوعة إنما يعكس في الحقيقة ما في ديننا الإسلامي من نزوع إلى الشمول؛ إذ فيه أحكام وآداب وتوجيهات تتصل بكل مراحل حياة الإنسان منذ الولادة إلى الموت، بل إلى ما بعد الموت. كما أن فيه أحكاماً وتوجيهات وآداباً تتصل بكل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.. ولا يستطيع الخطاب الإسلامي والذي أخذ على عاتقه إبلاغ الدعوة وإصلاح أوضاع المسلمين بناء عليها إلا أن يتحدث عن كل ذلك وبالقدر الممكن من التفصيل والعموم. ومما يغيب عن أذهان كثير من الناس أن كل الأديان تميل نحو التناول الشمولي والعام لحياة الإنسان. ففي حين تتفاوت العلاقة بين الدين والسياسة وإدارة شؤون الدولة من دين إلى آخر فإن الأديان كلها تقدم للإنسان نمطاً وسبيلاً في الحياة مع التركيز على الحياة الشخصية والاجتماعية. وتجد في معظم الأديان ـ إن لم نقل في جميعها ـ حديثاً عن الطهارة، وما يحل وما لا يحل من الأطعمة إلى جانب الحديث عن توزيع الأموال وبعض ما يتعلق بالولادة والموت. ومن هنا فإن الذين يعيبون التناول الشمولي للخطاب الإسلامي إنما يعيبون في الحقيقة وجهة الأديان كافة. ولا بدَّ من القول: إن هذا النقد يستند في الأساس إلى خبرات أجنبية وبالتحديد غربية. إن الغرب بعد صراعه المرير مع الكنيسة وانتصاره عليها طوَّر مفهوماً عصرياً للدين، يقوم على استنكار تدخل التعليمات الدينية في كثير من الشؤون الدنيوية؛ ولا سيما السياسية منها. وقد تم ذلك في حقبة ما بعد التنوير. وصار ينظر إلى الاهتمام الزائد من

علماء أي دين بالشأن السياسي على أنه يشكل انحرافاً عن المألوف، بل ينظر إليه على أنه غير عقلاني ومتطرف.

كل ما أريد قوله هو أن نحاول عند إبدائنا لوجهات نظرنا في أي أمر أن نحدد المصطلحات وأن نتجنب الغموض. وعلينا قبل هذا وذاك أن ندرك أننا في كثير من الأحيان نبني على أسس ومعطيات ثقافية نسبية منطلقاتٍ ومواقف جازمة وحاسمة، مما يجرح صفاء المنهجية التي ينبغي أن نتمسك بها.

٨ ـ شيء جوهري أن يكون لنا طموحات وتطلعات كبيرة وآمال فسيحة، لأننا من غير ذلك قد نسلم أنفسنا للقوى الغاشمة، وقد نستسلم لليأس والقنوط. وكلما اشتدت علينا الضغوط، وضاقت بنا السبل كانت حاجتنا إلى التفاؤل وحسن الظن بالله ـ تعالى ـ أعظم. هذا من وجه. ومن وجه آخر فإن من المفترض في «الكلمات الكبرى» أن تتحمل الأعباء الثقيلة لأنها تدل على إمكانات كبيرة للعمل وترمز إلى أعمال عظيمة. لكن مع هذا وذاك فإنني ألاحظ أن العديد من أطياف الخطاب الإسلامي مثقل بطموحات زائدة والتطلع إلى مشروعات عملاقة. هناك من يتحدث عن تغيير العالم من خلال الدعوة. وهناك من ينتظر سقوط الحضارة الغربية لأنه لا يشك أن ذلك سيفسح المجال أمام الأمة الإسلامية لقيادة البشرية. وهناك من يتحدث عن كتاب ترك بصمة على جيل بأكمله. كما أن هناك من يتوقع لعشرة من طلاب العلم المميزين أن يغيروا ثقافة الناس في بلد كبير مثل الباكستان... إن هذه الأحاديث تطربنا، وتثير فينا الحمية، ثم لا شيء بعد ذلك . إن الكلام الذي يعني كل شيء، لا يعني أي شيء. وإن الحديث عن أي مشروع مهما كان سيكون غير ذي معنى إذا لم يتضمن شرحاً عن كيفيات تحقيقه وخطوات تنفيذه. وربما كان عدم انتباهنا لهذه النقطة من أهم الأسباب التي شجعتنا على أن نتكلم كثيراً، ولا نحصل في نهاية المطاف إلا على القليل! شيء جيد

أن نمتلك رؤية بعيدة المدى لمستقبل الأمة، لكن الذي سيدفع بنا نحو الأمام بعد توفيق الله ـ تعالى ـ هو تلك الخطوات الصغيرة، وتلك الإضافات المتواضعة التي تأتي من هنا وهناك. وهذا يحتاج إلى صبر ومثابرة وتوظيف كل الطاقات والإمكانات المتاحة. وعلى صناع الخطاب الإسلامي أن يخصصوا جزءاً مهماً منه لدلالة الناس على الإنجازات الصغيرة التي يمكن أن يحققوها.

٩ ـ في ظل انتشار القيم والمفاهيم الليبرالية والرأسمالية يجد صانع الخطاب الإسلامي نفسه كمن يغرد خارج السرب، أو يسبح ضد التيار. إن مثل هذه الوضعية تدفع ـ في العادة ـ جزءاً من الناس نحو العزلة والانطواء، وتدفع قسماً آخر من أجل المحافظة على الذات نحو التكيف والتماهي مع أولئك الذين يهددونه، ويشكلون خطراً عليه. إن الذين يختارون الانطواء ممن يمكن أن يقدموا شيئاً للأمة لا يُلحقون بغيرهم أي ضرر يذكر. لكن الذين يشكلون أزمة حقيقية للدعوة وللخطاب الإسلامي هم أولئك الذين يفهمون التكيف مع الضغوط على أنه الاقتراب من فلسفة الحضارة الغربية وقيمها في المسائل الكبرى مثل الحرب والسلام، والتربية والتعليم، والعلاقات الدولية والمرأة والحوار العالمي، والعلاقة بين شؤون الدنيا وشؤون الآخرة. ونحن نلاحظ أن هؤلاء يصوغون نظريات تميل إلى التعقيد لأنها مبنية على التلفيق والتهجين. وهم يظنون أنهم من خلال ذلك يكسبون الجميع، ويلمعون صورة الإسلام العالمية. ونحن لا نتحدث أبداً عن النوايا، ونتعامل مع كل هذه الحالات على أساس الاجتهاد المنطلق من حسن القصد. لكن الملاحظ أن هؤلاء لم يستطيعوا كسب الليبراليين والحداثيين؛ لأن كثيراً من هؤلاء يريدون نسف جذور الخطاب الإسلامي ومنطلقاته الأساسية. وهذا ما لا يمكن لأي داعية مسلم أن يستجيب له؛ أو يرضى به. إن الإصلاحيين الإسلاميين يشكلون في نظر أولئك حجر عثرة في طريق النهوض. كما

أنهم إلى جانب ذلك لم يستطيعوا إرضاء المفكرين والدعاة الذين يمكن أن يوصفوا بالمحافظين، ولا إرضاء المسلمين العاديين؛ لأن حجب أجزاء مهمة من النصوص والقواعد الإسلامية العامة من أجل الاقتراب من الآخر، يُفقد من يقوم بذلك المصداقية والثقة التي يحتاجها للحصول على الولاء. وإن مثل هذا العمل يولِّد لدى الكثيرين اعتقاداً بأن أصحابه يفعلون ذلك لأسباب سياسية أو للحصول على مكاسب شخصية ضيقة. وكثيراً ما يفهم على أنه نوع من «التكتيك» الذي لا يعبر عن الثوابت والمنهجية الإسلامية.

إن عرض الإسلام في أيام الشدائد والمحن وفي زمان غربة الأمة، يحتاج إلى الكثير من الذكاء والكثير من الشفافية. وإن من المهم دائماً ألا يعرض الإسلام بصورة مشوهة ابتغاء تحقيق مصالح عاجلة أو دفع مخاطر محدقة؛ لأن ذلك يشكل ما يشبه الخيانة لطبيعة الإسلام ولعمق الشخصية الإسلامية. نحن مع أخذ الظروف الطارئة والصعبة بعين الاعتبار، لكن ذلك يجب أن يظل مسيجاً بالأصول الإسلامية، وأن يحمل على الدوام روح الإسلام ومقاصده العامة.

إن المسافة التي نتركها بيننا وبين الآخرين هي عين المسافة التي تسوِّغ استمرارنا بوصفنا أصحاب رسالة ومنهج متميز. وهي عين المسافة التي تساعد الأمة على التماسك في وجه التيارات الجارفة. ونحن لا نشك أن هذه المسافة سوف تسبب لنا الكثير من الإزعاج؛ لكن حين يكون وجودك في شيء، فإنه لا يكون أمامك سبيل سوى اختياره.